

العضو المنتدب للبنك التابع لأكبر مصرف كويتي: نوفر مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية للمصريين المقيمين في الكويت

د. ياسر حسن

حسن لـ «الأنباء»: 5,25% عائد الشهادات الدوائية

بـ «الوطني» المصري.. الأعلى في السوق

الشهادات والأوعية الادخارية لـ «الوطني - مصر» أفضل فرصة استثمارية حالياً في مصر

نوفر خدمات VIP للكويتيين للاستثمار في البورصة المصرية وشراء سندات دين حكومية

شهادة الـ 10 آلاف دولار عائدتها السنوي 550 دولاراً لمدة 5 سنوات.. و475 دولاراً لـ 3 سنوات

نوفر تمويل شراء شقة في مصر عبر البنك الوطني الكويتي.. والتحصيـل من الراتب

4 صناديق استثمار بأعلى العوائد

يتيح بنك الكويت الوطني -مصر لعملائه أربعة أنواع من صناديق الاستثمار تناسب كل العملاء:

- صندوق استثمار «إشراق» للسيولة بالجنيه المصري ويستثمر الأموال في أدوات مالية عالية السيولة وتتمتع بدرجة أمان عالية.
- صندوق استثمار «الميزان» الذي يستثمر أمواله في الأسهم والسندات ويناسب المستثمر الراغب في درجة مخاطر متوسطة.
- صندوق استثمار «شاء» للاستثمار في الأسهم المصرية.
- صندوق استثمار «الحياة» الذي يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

القليلة داخل السوق المصري التي لديها ترخيص إسلامي بجانب الترخيص التقليدي، حيث يوجد لديها 40 فرعاً منها

فرعان إسلاميان، وهو أمر يتيح للبنك تقديم المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التقليدية، كما يمكن للعميل أن يفتح الحساب الإسلامي من أي فرع وأن يتعامل به من جميع الفروع الأخرى.

إعادة هيكلة

بعد 9 سنوات من تواجد بنك الكويت الوطني - مصر بالسوق المصري، ما الذي يميز «الوطني» عن باقي البنوك الأخرى؟

- عندما استحوذ بنك الكويت الوطني على «الوطني - مصر» كانت هناك عملية هيكلة كبيرة للبنك، وهناك أمور كثيرة حدثت خلال الـ 9 سنوات الماضية من خلال عملية إعادة هيكلة الفروع ابتداء من الشكل الخارجي ونظم العمل والمكتبة، لذلك نستطيع القول الآن إننا بنينا بنية أساسية بأساسات قوية للبنك بمستوى بنك الكويت الوطني المجهودة.
- فيما بلغت مخصصات البنك 250 مليون جنيه في نفس السنة، وأيضاً أكد على تنخضتي الـ 90%.
- كما أن بنك الكويت الوطني - مصر يمتلك حالياً نسبة 2% من القطاع المصرفي المصري ونهدف لتصل هذه النسبة بحلول عام 2020 إلى 3%.

ماذا عن القروض العقارية التي يقدمها بنك الكويت الوطني - مصر؟

- يقدم بنك الكويت الوطني - مصر برامج التمويل الإسكاني بتوفير التمويل بنسبة معينة من قيمة العقار للعميل، وتصل مدد هذه القروض إلى 15 و 20 عاماً، على ألا يتجاوز قيمة القسط 40% من راتب العميل للقرض السكني، و35% من الراتب لقروض السيارات.

صفقات مهمة

ما أهم الصفقات التي أدخلها بنك الكويت الوطني - مصر؟

- لدى البنك نشاطات في كل الأصعدة، ولكننا دخلنا بقوة خلال العام الماضي والحالي في قطاعي البترول والكهرباء في مصر على الصعيد الحكومي والخاص، وهناك أيضاً أنشطة أخرى نعمل بها وهي قطاع الأغذية والأدوية، بالإضافة إلى قطاع المقاولات، وقد شارك بنك الكويت الوطني - مصر في تمويل بعض المشاريع الكبيرة لمقاولات خليجية في مصر.

وعلى الجانب الآخر، فقد حصل بنك الكويت الوطني - مصر على تمويلات مجموعها يزيد على 150 مليون دولار من مؤسسات التمويل الدولية والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير والصندوق العربي للنقد، ويعتبر الهدف من الحصول على هذه التمويلات هو إعادة إقراضها في السوق المصري لشرائح الشركات المتوسطة على وجه التحديد، كما تعتبر هذه التمويلات من علامات الثقة في مؤسسة الوطني - مصر؟

- بنك الكويت الوطني - مصر هو أحد البنوك

«الوطني - مصر».. قصة نجاح

رغم التحديات، لأن قناة البنك تركزت على استراتيجية شاملة في المنطقة، ولا يمكن أن يكون بنك الكويت الوطني مصراً إقليمياً من دون وجود فعال وقوي والتزام ثابت ومستمر في السوق المصرية خاصة مع الروابط القوية التي تجمع البلدين والشعبين على أكثر من صعيد.

وقد دأب بنك الكويت الوطني ضمن استراتيجية شاملة تبنّاها في عام 2015 لرفع مستوى بنك الكويت الوطني - مصر من حالة إلى حالة أخرى ولم تستثن هذه الاستراتيجية أي ركن داخل البنك إلا وأجرت عليه التعديلات والتحسينات اللازمة ليرتفع البنك بمستوى أدائه وخدماته وتطلعاته إلى ما يصبو إليه بنك الكويت الوطني.

المواطنون الكويتيين الذين لهم أعمال واستثمارات داخل السوق المصري.

بالحديث عن عملاء الـ VIP، ما أبرز الخدمات التي يقدمها لهم البنك الوطني؟

● إذا كان هناك عملاء كويتيون لهم استثمارات داخل السوق المصري فنقدم لهم جميع أنواع المساعدة التي يطلبونها، فإذا كان العميل لديه الرغبة في شراء أسهم بالبورصة المصرية فلدنيا خدمات كاملة في هذا الأمر ولدينا أيضاً من خلال شركة NBK كليلتاش شراكة مع شركات مسمرة اسهم وشركات إدارة محافظ توفر للعميل كل ما يحتاجه في هذا المجال.

أما إذا كان العميل يرغب في شراء سندات دين حكومية مصرية فنوفر له أيضاً المجال لإدارة شراء هذه السندات كما نحفظها له لدينا بالبنك، أما إذا أراد الاحتفاظ بأمواله كادخار فلدنيا أوعية ادخارية بالعملة الأجنبية تناسب جميع العملاء.

الاستثمار الأفضل

في ضوء ذلك، أي من هذه القطاعات الاستثمارية يفضلها المستثمر الكويتي داخل السوق المصري؟

- يختلف هذا الأمر من شخص لآخر ومدى قدرته وتقبله لعامل المخاطرة، فهناك شخص لديه الجرأة لشراء الأسهم أو شراء عقارات، وهناك أشخاص متحفظون يفضلون الودائع الادخارية التي تعتبر أكثر أماناً.

كما يختلف هذا الأمر أيضاً باختلاف وضع السوق، فهناك فترات كانت أسواق الأسهم منتعشة وكنا نجد أن هناك عملاء كثيرين ينجحون إلى شراء الأسهم والاستثمار بها، ولكن حالياً نجد أن غالبية العملاء يفضلون الاحتفاظ بأموالهم داخل البنك عن طريق شراء الشهادات أو الأوعية الادخارية التي

لمواجهة العجز بالميزانيات، ولكن الأهم من ذلك هو مدى قدرة كل دولة على سداد هذه الديون في المستقبل، وفي رأيي أنه هو تحسن أسعار النفط لن تكون هناك أي مشاكل لدى هذه الدول، حيث لن يطول هذا الوضع كثيراً وسيمر سريعاً.

برأيك، ما الإجراء الأفضل في هذه الحالة إصدار أدوات الدين المحلية أو الاقتراض الخارجي؟

- يتوقف هذا الأمر على مدى احتياجات كل دولة، ولكن بصفة عامة فإن الإجراء الأفضل هو الاقتراض بالعملة المحلية وذلك حتى لا تتكون اعباء مالية خارجية على الدولة جراء الاقتراض بالعملة الأجنبية، ولكن إذا كانت الدول تحتاج للعملة الأجنبية من أجل الاستيراد أو إقامة مشاريع بنية تحتية يصبح الاقتراض الخارجي هو الإجراء الأفضل في هذه الحالة.

ما مدى تأثير اتجاه الفيدرالي الأمريكي للمزيد من رفع أسعار الفائدة خلال 2016 على أسواق المنطقة؟

- رفع الفيدرالي الأمريكي لأسعار الفائدة هو أمر وارد جداً خلال العام الحالي وسيؤدي ذلك إلى رفع تكلفة الاقتراض على المقترضين بكل أنواعهم، كما أن رفع أسعار الفائدة يعتبر من أهم العوامل المؤثرة على جميع البنوك، لذلك فإن الأوعية الادخارية ستتحسن كما سيؤثر الاقتراض بالعملة الأجنبية جراء هذا الارتفاع.

خدمات جديدة

حدثنا عن الخدمات التي يقدمها بنك الكويت الوطني - مصر للمغتربين المصريين؟

منذ استحوذ بنك الكويت الوطني على البنك الوطني المصري عام 2007 وضع ضمن استراتيجيته خدمة المواطنين المصريين العاملين في الكويت، وأيضاً خدمة

حدثنا عن وضع الدولار حالياً في السوق المصري، وأمام الدينار؟

- ترتبط دائماً العلاقة بين العملة الأجنبية بصفة عامة والجنيه المصري بالعرض والطلب وهو ما يتضح من خلال ميزان المدفوعات، حيث يأتي العرض من خلال الصادرات والسياحة والاستثمارات الأجنبية داخل مصر، فيما يأتي الطلب من خلال الاستيراد وطلبات السياحة الخارجية.
- ولكن تتمثل المشكلة حالياً في مصر في أن هناك عجزاً منذ فترة، حيث تقل إيرادات الدولة من العملات الأجنبية عن متطلباتها منها، وهو ما يضطر الحكومة إلى السحب من الاحتياطي مما يجعله يتناقل، حيث تراجع من 36 مليار دولار في عام 2010 إلى 17 مليار دولار حالياً.

وفي ظل هذه القدرة للعملة الأجنبية يبدأ في الظهور ما يسمى بالسوق السوداء، حيث يبدأ سعر العملة في الارتفاع، وفي ضوء ذلك فإن عودة سعر العملة الأجنبية للتوازن مرة أخرى مرتبطة بتوازن ميزان المدفوعات، وذلك عن طريق دخول استثمارات أجنبية جديدة أو عودة السياحة مرة أخرى لوضعها الطبيعي أو بزيادة حصة الصادرات المصرية. وبالنظر إلى هذه المحاور نجد أنها بدأت في التوازن مرة أخرى في الفترة السابقة، ولكن هناك بطناً في هذه العملية، حيث بذات الحكومة في إبرام اتفاقيات لدخول استثمارات خليجية وأجنبية إلى السوق المصري بالإضافة إلى قروض من دول الخليج، وهو ما سيسخن وضع سوق العملة المصري.

السي أي مدى ترى أن قرارات البنك المركزي المصري كانت مؤثرة في هذه الأزمة؟

- الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي في ظل الوضع الراهن واحتياج الدولة إلى العملة الأجنبية، كانت بتحديد قائمة للأولويات التي ستوجه لها العملة الأجنبية، حيث أعطيت توجهات إلى البنوك المصرية بأن تكون الأولوية في بيع العملة الأجنبية إلى السلع الغذائية الأساسية والأدوية، ثم تأتي بعد ذلك في الترتيب مواد الانتاج والخامات اللازمة لتسيير عجلة الإنتاج.

هل كان هناك تأثير لهذه الأزمة على عمليات بنك الكويت الوطني في مصر؟

- في ظل الوضع الراهن في الدولة أصبحنا مقبدين بما يتاح لنا من موارد من العملات الأجنبية، حيث أصبحت عمليات الاستيراد التي يقوم بها البنك لعملائه في حدود العملات الأجنبية المتاحة لدى البنك، وذلك بالمقارنة مع الفترات السابقة والتي كانت خلالها الحدود مفتوحة وكانت عملية فتح الاعتمادات والتجارة الخارجية مفتوحة بصورة أكبر مما هي عليه الآن.

كيف ترى ظهور العجز المالي في الميزانيات الخليجية، ولجوء بعض الدول إما لإصدار سكوك وسندات أو الاقتراض؟

- العجز المالي في الميزانيات الخليجية بدأ في الظهور مع انخفاض أسعار النفط، حيث بدأت نفقات بعض الدول في تخطي إيراداتها، وعملية الاقتراض سواء محلياً أو خارجياً هي من الإجراءات المتعارف عليها

محمود فاروق

«منتجات مصرفية عالمية بابتكارات محلية». بهذه الكلمات يمكن اختصار مضمون المقابلة الصحافية مع العضو المنتدب لبنك الكويت الوطني- مصر د. ياسر حسن الذي بدأ متحمساً لتقديم باقة متميزة من الخدمات المصرفية التي تطرح لأول مرة على الساحة المصرفية العربية بل والعالمية أيضاً من خلال أول بنك خليجي دخل السوق المصري منذ 9 سنوات.

يقول د. حسن في مقابلة مع «الأنباء»: بنك الكويت الوطني- مصر يفهم احتياجات عملائه من كويتيين أو مقيمين، وعلى وجه الخصوص المقيم المصري الذي يشكّل شريحة كبيرة من عملاء البنك. لذا يعمل البنك على أن يقربه إلى وطنه أينما كان، فعلى سبيل المثال يمكن للمقيم المصري فتح الحسابات البنكية بأنواعها المختلفة خلال يوم عمل كحد أقصى، دون الحاجة إلى السفر إلى مصر.

ويضيف أن المقيم المصري ما عليه سوى الذهاب إلى مركز متخصص بمبيعات الفروع الخارجية المتواجد بفرع رأس السالمية. للدخول في عالم خدمات ومنتجات الوطني المتميزة: حيث يقدم البنك أنواعاً متعددة من الأوعية الادخارية بوفائد تنافسية مثل الودائع الثابتة وشهادات الإيداع التي تتوافر بالجنيه المصري والدولار الأمريكي.

وبالنسبة للقروض، يقول د. حسن أن البنك يمول شراء السيارات حتى 300 ألف جنيه مصري وشراء العقارات حتى 4 ملايين جنيه مصري. إضافة إلى البطاقات الائتمانية وبرنامج المكافآت المميز مقابل المشتريات.

ويشير إلى أن البنك يمتلك شبكة واسعة من الفروع تصل حالياً إلى 40 فرعاً في مصر. كما يعد من البنوك القليلة داخل السوق المصري التي لديها ترخيص إسلامي بجانب الترخيص التقليدي، حيث يوجد لديه فرعان إسلاميان وهو أمر يتيح للبنك تقديم المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بالإضافة إلى المنتجات التقليدية، كما يمكن للعميل أن يفتح الحساب الإسلامي من أي فرع وأن يتعامل به من جميع الفروع الأخرى. وكخطوة للتخصص في خدمة العميل قام البنك باستحداث باقات خاصة بالعملاء منها عملاء الذهبي وعملاء الخدمات المصرفية المميزة حيث يوفر البنك لهؤلاء العملاء باقات خاصة ومسؤول حسابات خاص.

وفي اللقاء تفاصيل عدة عن وضع «الوطني - مصر» اليوم وكيفية تحوله خلال السنوات الـ 9 الماضية لمنافسة البنوك الأجنبية العاملة في مصر. ورايه في الاقتصاد العالمي، وغيرها من الملفات الأنية:



العضو المنتدب لبنك الكويت الوطني- مصر د. ياسر حسن يتحدث إلى الزميل محمود فاروق (رئيس كويما)

بعد 9 سنوات من

استحواذ «الوطني -

مصر».. أصبح لدينا

بنية وأساسات

قوية بمستوى

«الوطني الكويتي»

جنبنا مخصصات

بـ 250 مليون جنيه

في 2015.. ونسبة

تخضية القروض

تنخضى الـ 90%

«الوطني - مصر»

يوفر برامج التمويل

الإسكاني بمدد

بين 15 و20 عاماً

تنوع محفظة

العمليل الاستثمارية

أمر مطلوب..

والعقار قد يكون

من أفضل الأوعية

الاستثمارية

في مصر

توجيهات

«المركزي» المصري

للبنوك.. بيع العملة

الأجنبية للسلع

الغذائية والأدوية